كلية الحقوق
قسم القانون العام

الحق في الحصول على المعلومات طبقاً للمادة ٤٧ من الدستور المصري الجديد

"دراسة مقارنة"

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحثة

تهاني حسن عز الدين أحمد صالح

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمد أنس قاسم جعفر (رئيساً)

أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الاسبق

أ.د/ عمر حلمي فهمي (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون العام – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

أ.د/ ربيع أنور فتح الباب (عضواً)

أستاذ القانون العام – وكيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

١٤٤٠هـ – ٢٠١٨ م

كلية الحقوق
قسم القانون العام

صفحة العنوان

اسم الباحثة : تهاني حسن عز الدين أحمد صالح

عنوان الرسالة : الحق في الحصول على المعلومات

طبقاً للمادة ٤٧ من الدستور المصري الجديد (دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية : الدكتوراه

القسم : القانون العام

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٨

كلية الحقوق

قسم القانون العام

رسالة دكتوراه

اسم الباحثة : تهاني حسن عز الدين أحمد صالح

عنوان الرسالة : الحق في الحصول على المعلومات طبقاً للمادة ٤٧ من الدستور المصري الجديد (دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية : الدكتوراه

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمد أنس قاسم جعفر (رئيساً)

أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الاسبق

أ.د/ عمر حلمي فهمي (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون العام – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

أ.د/ ربيع أنور فتح الباب (عضواً)

أستاذ القانون العام – وكيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ
فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة النمل – الآية ١٩)

اهداء

الى والدي و والدتي...

احبائى اللذان مهدا لي طريق العلم وغرس بذرة الخير في نفسي فهنيئا لكم القطاف ... فكنتم وما زلتم كالشمعة تحترق لتضيء دروبنا ... ودمتم لي فخراً وسنداً ... أمد الله في عمركم .

إلى عمى محمود صالح...

وهو من أجمل النعم التي أنعم الله بها علي ... إلى الظل الذي آوي إليه كل حين ... إلى النور الذي يضيء حياتي ... إلى من ذللت لي الصعاب بمجهوداتك معى ... أطال الله في عمرك .

الى استاذى الدكتور محمد عبد المنعم حبشي...

الذى زرع التفاؤل فى قلبى ودربى وقدم لى جميع التسهيلات والمساعدات داخل الكلية عند التسجيل فله منى خالص الامنيات واطال الله فى عمر سيادته.

الى الشيخ الجليل عبد اللاه محمود مكادى...

وهو من اقرب الاشخاص الى قلبى وقلب والدى و الذى قدم لى جميع الدعوات الخالصة لله تعالى .... امد الله فى عمرك .

وإلى كل من التجأ إلى قلبي والتجأت إلى قلبه حبا وكرامة

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

شكر وتقدير

نحمد الله حمدا يوافي نعمته وأشكره جل في علاه على أن يسر لي مصادر العلم والمعرفة، ومنحني من فضله سبلاً لبلوغ الغاية بإنجاز هذا العمل العلمي،أسأل الله تعالى أن يجعل ما قدمت من جهد خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

أتقدم بخالص الشكر الجزيل إلى الاستاذ الدكتور/ **على عبد العال** استاذ القانون العام – كلية الحقوق- جامعة عين شمس ورئيس مجلس النواب المصرى، وأرفع إلى سيادته أسمى عبارات الشكر والثناء أمده الله بالصحة والعافية .

ولا يسعني إلا أن اعبر عن أسمى آيات الشكر والامتنان للعالم الجليل الأستاذ الدكتور/ **عمر حلمى فهمى** أستاذ القانون العام وعميد كلية الحقوق جامعة عين شمس الأسبق، لتفضل سيادته بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، والذي أعانني بغزير علمه وحسن تواضعه وحسن توجيهاته على انجاز هذه الرسالة، متعه الله بوافر الصحة والعافية وزاده بسطة في العلم والرزق.

وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور/ **ربيع انور فتح الباب** استاذ القانون العام – وكيل كلية الحقوق الاسبق – جامعة عين شمس، فقد تشرفت بقبوله الإشتراك في الإشراف على هذه الرسالة وكان له الفضل بعد الله عز وجل في توجيهي وإرشادي من بداية هذا العمل حتى منتهاه، وما كان لهذا العمل أن يصل لما هو عليه لولا تلك التوجيهات والإرشادات التي رسمت ملامحه وعبرت طريقه، متعه الله بوافر الصحة والعافية .

والشكر موصول إلى الأستاذ الدكتور/ **محمد أنس قاسم جعفر** أستاذ القانون العام – كلية الحقوق- جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الاسبق على تكرم سيادته برئاسة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة رغم كثرة مشاغله وتحمله عناء ومشقة السفر، أطال الله في عمره وأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء .

الباحثة

مقـــدمة

يقول الله تعالي في كتابه العزيز بسم الله الرحمن الرحيم. " الرَّحْمَنُ. عَلَّمَ الْقُرْآنَ. خَلَقَ الإِنسَانَ. عَلَّمَهُ الْبَيَانَ "ويقول سبحانه وتعالي بسم الله الرحمن الرحيم. " اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ. اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ. الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ. عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ".

ولقد كافحت الإنسانية علي مر العصور من أجل تحرير الإنسان من الخوف في التعبير عن أفكاره وآرائه حتي يكون حراً في التعبير عن نفسه وعن المجتمع وقد سلكت هذه الحرية طريقاً وَعراً شاقاً من الكفاح والنضال حتي قيل بأن تاريخ العالم ليس إلا تطوراً للإحساس بهذه الحرية(١).

وسعي الإنسان قديماً الى المعلومة في شكلها البسيط التي تمثلت في الكتابة سواءً عن طريق الصحف أو الوثائق الادارية والوسائل السمعية عن طريق التلفاز أو الراديو، الا أنه في الوقت الحاضر أصبحت المعلومة أكثر انتشاراً ،فقد حدثت طفرة هائلة في تقنيات الاتصال وتداول المعلومات والحصول عليها والتي أصبحت تتجسد في إختراع الحاسب الآلي وتطويره وإختراع الشبكة العنكبوتية والتي لم تكن تخطر علي بال انسان من قبل وهكذا نشأت ثورة التكنولوجيا والإتصالات وهي ثورة حقيقية أدت إلي حدوث تدفق كم هائل من المعلومات لا تحصى ويكاد يعجز الانسان عن مُلاحقتها في جميع المجالات والأنشطة سواء الصناعية أو التجارية أو الإقتصادية الخ، الا أنه برغم هذا التطور الهائل في مجال المعلومات وتقنياتها، إلا أنها لها سلبيات علي حرية وحقوق الأفراد وسرية بعض الأعمال وبعض المعلومات التي أضفي عليها المُشرع الحماية القانونية والذي يُعتبر انتهاكها جريمة يعاقب عليها القانون وذلك لما لها من آثار سلبية علي المجتمعات وعلي الحريات الأخرى، مما يستلزم معه مواجهة ذلك

---

(١) د / طارق محمد فتحي سرور – الحماية الجنائية لأسرار الأفراد في مواجهة النشر – القاهرة – دار النهضة العربية – ١٩٩١ م – صـــ ٦.

بالتشريعات اللازمة لمواكبة هذا التطور لأن المعلوماتية أصبحت مصدراً مهماً لمشكلات قانونية وتتعلق بحقوق الأفراد و الدول.

فحاجة الإنسان إلي المعلومات تنبُع من حقه في المعرفة ،ولذلك يجب أن تتحول هذه الحاجة الي الحق في الحصول عليها دون عراقيل تحول دون ممارسة هذا الحق في الإطار الصحيح له ، ولكن كيف للإنسان أن يمارس حقه في الحصول علي المعلومات دون أن يؤدي ذلك إلي الإضرار بغيره وخاصةً سلامة وأمن الدولة في هذا العصر الذي به كم هائل من الانفتاح والتطور السريع في وسائل الإتصالات التي أصبحت تتطور كل يوم عن الآخر بطريقة تعجز فيها الدولة عن السيطرة عليه ومُلاحقته فأصبحت هذه الوسائل أرضاً خصبة لإنتهاك حقوق وحريات الأفراد والدول بزعم حق الإنسان في المعلومة وحقه في تداولها وهذا ما سنتناوله فى بحثنا هذا.

أولاً :موضوع البحث:

موضوع البحث:هو"الحق فى الحصول على المعلومات طبقاً للمادة ٤٧ من الدستور المصري الجديد" و نتناول الأساس الدستوري لحرية تداول المعلومات في مصر وأهميته كحق اصيل من حقوق الإنسان بحيث يسرى عليه ما يسرى على باقي الحقوق الأخرى للمواطنين ، حيث أنه يتفرع من عده حقوق أخرى كالحق فى المعرفة والإعلام والإتصال و حق المواطن فى المشاركة فى الحياة السياسية وممارسة الديموقراطية ووجود قنوات اتصال بينه وبين الإدارة، ومن ثم السعي نحو مزيد من الشفافية، خاصةً مع انتشار العديد من وسائل تداول المعلومات فوجب على المُشرع أن يضع التشريعات اللازمة لتنظيم هذا الحق حتى لا يخرج عن الغرض الذى أُقر من أجله فى الدستور، مع بيان بعض القيود التشريعية الواردة عليه والعقبات التي تحول دون تطبيقه على الوجه الأمثل ، ونلقي الضوء على أوجه القصور التي تعتري الحماية الدستورية التي يجب أن تُكفل لهذه الحرية ، وكذلك المبادئ التي استقرت عليها أحكام بعض المحاكم، ونطالب بإضفاء مزيد من الحماية التشريعية لهذا الحق ولا يكفى مجرد النص عليه فى الدستور، فوجب تناوله

بالتنظيم فى التشريعات وضمان عدم تعارضه مع تشريعات أخرى موجوده بالفعل وهو ما سيتم تناوله بقدر الامكان.

ثانياً: نطاق البحث :-

ينصب البحث علي بيان أهمية ممارسة الإنسان لحقه في الحصول علي المعلومات و الذى يتفرع من حقه فى المعرفة والمشاركة فى الحياة السياسية ومن ثم ممارسة الديموقراطية على وجهها الصحيح وما ينتج عنها من محاربة فساد الحكومات، ثم نعرض الاساس التشريعي لهذا الحق مقارنةً ببعض الدول الأخرى ،فحق الإنسان فى الحصول على المعلومات ليس وليد هذا العصر، بل له جذور عميقة وقديمة ،الا أنه حديث العهد بالنسبة للدول العربية و أُقر مؤخراً فى الدساتير والتشريعات ، وقد لحقت مصر بركب هذا التطور –الذى وان أتى متأخراً – فنُص عليه صراحةً فى الدستور المصري عام ٢٠١٢ م وكذلك الابقاء عليه فى الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ م فى المادة الثامنه والتين منه ، بعد أن كان مُقرراً للصحفيين فقط ، وايضاً إعطاء الصحفيين مزيداً من الإستقلال بإصدار قانون تنظيم الصحافة والاعلام الجديد رقم٩٢ لسنة٢٠١٦م والذى يدل على تقدم وتطور الحقوق والحريات فى مصر ورغبة الحكومات فى مزيد من الشفافية واتاحة المعلومات ،بالإضافة إلي مقارنة النصوص التشريعية والدستورية ببعضها البعض وعرض لأهم الاحكام القضائية التي تحمي وتنظم هذا الحق وتكفل ممارسته فى العديد من الدول ،مسترشدين في ذلك بالأنظمة التي تدعم هذا الحق وتحميه بتشريعاتها وأحكامها القضائية، بالإضافة الي الآليات التي يتم عن طريقها تداول ونقل المعلومات بما لا يتعدى علي حقوق وحريات الأفراد والمجتمعات، الا انه **<u>يجدر التنويه</u>** بأنه تم كتابة هذا البحث وتسجيله فى ظل الدستور المصرى لعام ٢٠١٢ م ، واستمر البحث بعد ايقافه و اصدار دستورعام ٢٠١٤م، ولهذا كان الموضوع ينصب على المادة السابعة والاربعين من الدستور المصرى لعام ٢٠١٢م الا انه تم التعديل فى متن الرسالة والحديث عن الحق فى الحصول على المعلومات طبقا لنص المادة الثامنة والستون من الدستور المصرى لعام ٢٠١٤م.